

## The Use of Sources and References in Scientific Research: An Analytical and Evaluative Study of the Conceptual and Practical Differences in Selection and Citation Criteria

Mr. Fadi Ahmed Shaheen

Palestine

Received:

03/12/2025

Revised:

14/12/2025

Accepted:

11/02/2026

Published:

15/03/2026

\* Corresponding author:

[abusager\\_470@hotmail.com](mailto:abusager_470@hotmail.com)

**Citation:** Al-Zahrani, F. A. (2026). The Use of Sources and References in Scientific Research: An Analytical and Evaluative Study of the Conceptual and Practical Differences in Selection and Citation Criteria. *Arab Journal of Sciences & Research Publishing*, 12(1), 78 – 91.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.F051225>

2026 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

**Abstract:** Conceptual and functional relationship between them, with particular emphasis on distinguishing between primary sources and secondary references and the implications of conflating the two in academic writing. The study adopts a descriptive–analytical approach based on an analytical review of research methodology literature and related academic practices. It examines the classification of sources, the conditions required for primary sources, and the role of research tools—such as interviews, questionnaires, observation, and content analysis—as primary field sources when employed in scientific studies. The findings indicate that the quality and credibility of scientific research are closely linked to the proper selection of sources, their relevance, reliability, and currency, as well as to adherence to scientific documentation standards and academic integrity. The study also shows that diversity and appropriateness of sources and references reflect the researcher's rigor and enhance the strength of research outcomes. Accordingly, the study recommends prioritizing quality over quantity in source selection, adopting an objective approach to information collection that considers diverse perspectives, and committing to systematic and ethical documentation practices in scientific research.

**Keywords:** primary sources, secondary sources, scientific documentation, academic integrity, research tools, content analysis.

### توظيف المصادر والمراجع في البحوث العلمية: دراسة تحليلية تقويمية للفروق المفاهيمية والتطبيقية في معايير الاختيار والتوثيق

أ. فادي أحمد شاهين

فلسطين

**المستخلص:** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المصادر والمراجع المعتمدة في البحوث العلمية، وتوضيح العلاقة بينهما، مع تحديد الفروق المفاهيمية والتطبيقية بين "المصدر" و"المراجع" وما يترتب على الخلط بينهما في بناء المعرفة العلمية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المكتبي عبر عرض تحليلي لأنواع المصادر (الأولية والثانوية) وشروطها، وإبراز أدوات البحث (المقابلة، الاستبيان، الملاحظة، وتحليل المضمون) بوصفها من المصادر الأولية الميدانية التي يعتمد عليها الباحث في جمع البيانات عند توظيفها في الدراسات. وخلصت الدراسة إلى أن جودة البحث العلمي ترتبط بحسن اختيار المصادر وملاءمتها وحداثتها، وبسلامة التوثيق والتزام الأمانة العلمية، وأن تنوع المصادر والمراجع يعكس جدية الباحث ويعزز قوة النتائج. كما أوصت الدراسة بضرورة إنتقاء المصادر الرصينة وفق معيار النوعية لا الكمية، واعتماد منهج موضوعي في جمع المعلومات، وعدم الاقتصار على ما يوافق توجهات الباحث، مع الالتزام بقواعد التوثيق العلمي.

**الكلمات المفتاحية:** المصادر الأولية، المصادر الثانوية، التوثيق العلمي، الأمانة العلمية، أدوات البحث، تحليل المضمون.

## 1- المقدمة

تكمن أهمية البحوث العلمية، كونها تفتح أفقاً علمية ومعرفية جديدة؛ مما تنعكس إيجاباً على الأفراد، والمجتمعات، وتساهم في تطوير وتنمية هذه المجتمعات وتحقيق رفاهية أفراده، كون البحث العلمي يعتبر ركيزة أساسية لتقدم ورفق الأمم وهو أفضل أنواع الاستثمار، ويساهم في إيجاد الحلول الجزئية، والكلية، للمشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والسياسية، والقانونية، والبيئية، والتنظيمية.... الخ، هذا من جانب، ومن جانب آخر يسلط الضوء على القضايا العالقة والشائكة بإيجاد التفسيرات للأحداث، والمشاكل، والوقائع، والإزمات، والكوارث (مجاهد، 2019، ص 134).

وعلاوة على ذلك إلى التنبؤ، والاستشراف المستقبلي، وتفسير وتحليل الظواهر والية حدوثها، وإمكانية التحكم والسيطرة عليها، ومن ثم التوصل إلى إستنتاجات، وحقائق، أو نظريات، أو قوانين تتوافق مع المنطق، وليس مع الخيال. فمهما اختلفت ميادين البحث العلمي فإن الغاية لا تخرج عن واحد من الأمور الآتية: "إختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مختلط، أو تعيين مهم، أو تبين خطأ" (القاسمي، 2004، ص 38).

نظراً لأهمية البحوث العلمية- كما أشرنا سابقاً- فهي تعتمد بالأساس على المصادر والمراجع. ومما لاشك فيه أنه لا يمكن الاستغناء عن المصادر والمراجع في البحث العلمي، ولا يمكن أن يكون هناك بحث علمي بدون مصادر ومراجع، كان لابد من الإشارة إلى أهمية المصادر والمراجع، وتوضيح الفرق بينهما، وأنواعهما، وكيفية توظيفها في البحث العلمي لأنها تساهم في تعزيز وإغناء البحث العلمي، وتشير إلى قوة البحث، وإجتهاد الباحث، فهي ليست عملية إعتباطية، أو عشوائية، بل هي عملية منظمة.

من الجدير ذكره أن المعرفة العلمية هي عملية تراكمية، حيث لابد من الوقوف على المصادر، والمراجع، والدراسات السابقة. مما يتطلب من الباحث الالتزام بعدة أمور عند جمعها، وأن يختار من المصادر والمراجع المتعلقة ببحثه بعناية فائقة، فليس الهدف هو جمع أكبر قدر من المصادر والمراجع، بل لابد أن تكون مناسبة لموضوع البحث حتى تلك التي تتعارض أفكار باحثها مع أفكار صاحب البحث. وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا البحث- دور المصادر والمراجع - لما لها أهمية كبرى ودور حيوي في البحوث العلمية، وتساهم في تعزيز وإغناء البحث العلمي.

## 2-1 مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن المصادر والمراجع تُعد أساساً لا غنى عنه في بناء المعرفة العلمية، إلا أن الممارسة البحثية تُظهر استمرار إشكالات منهجية تتصل بكيفية تمييز الباحثين بين "المصدر" و"المرجع"، وبكيفية اختيار ما يُعتمد من مصادر ومراجع، وبكيفية توثيق ذلك وفق أصول علمية مضبوطة. وتتجلى المشكلة بصورة خاصة في أن بعض الأعمال البحثية تتعامل مع المصادر والمراجع بوصفها أمراً بدوياً أو متروكاً لإجتهاد الباحث الفردي، بما يفضي إلى ضعفٍ في الانضباط التوثيقي، وتفاوتٍ في جودة الاستناد العلمي، وأحياناً خلطٍ بين الأصل والشرح، أو بين النصوص الأصلية وما بُني عليها.

وقد عالجت الدراسات السابقة التي وردت في البحث جوانب من هذه الإشكالية ولكن بصورة جزئية؛ إذ ركزت دراسة شطاب (2019) على أهمية التوثيق في الدراسات القانونية وربطته بتحقيق العدالة، مؤكدةً أن البحث العلمي لا يستغني عن المصادر والمراجع وأن الأمانة العلمية تقتضي إسناد المعلومات وتوثيقها، مع التوصية بتنوع المصادر وحداثتها. كما تناولت دراسة جلامنة (2016)، توثيق المراجع والمصادر بوصفه خطوة حاسمة لتعزيز مصداقية البحث وحماية الحقوق الفكرية، وأبرزت قيمة الالتزام بقواعد الهوامش والحواشي ودلالاتها على قوة البحث. في حين ركزت دراسة نوبري (2019) على ضرورة التمييز بين المصدر والمرجع، والرجوع إلى النصوص الأصلية، مع التنبيه إلى أن صعوبة التعامل مع المصادر القديمة ليست مبرراً لتركها. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات - وفق عرض البحث نفسه - بقيت في نطاق التأكيد على الأهمية أو معالجة جانب واحد (التوثيق/التمييز)، دون صياغة معالجة تقويمية متكاملة تجمع بين: معايير الاختيار، وضبط التوثيق، وتحديد مواضع الخلل الشائعة، وتقديم إطار عملي موجّه للباحثين.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى معالجة تقويمية تُعيد تنظيم فهم توظيف المصادر والمراجع في البحث العلمي، من خلال: ضبط التمييز بين المفهومين، وتحديد معايير عملية للاختيار (الملاءمة، الموثوقية، الحداثة)، وتحديد ضوابط التوثيق العلمي بما يحقق سلامة الإسناد ويعزز جودة المنتج البحثي. وتُصاغ المشكلة في سؤال محوري: كيف يمكن تقويم توظيف المصادر والمراجع في البحوث العلمية من حيث معايير الاختيار والتوثيق بما يضمن إنتاج عمل بحثي منظم وموثوق؟

## 3-1 أسئلة الدراسة:

تحدد مشكلة هذا البحث في الأسئلة التالية:

- 1- ما أوجه الاختلاف بين المصادر والمراجع في البحث العلمي؟
- 2- ما تصنيفات وأنواع المصادر والمراجع في البحث العلمي؟

- 3- ما أهمية توظيف المصادر والمراجع في البحث العلمي؟
- 4- ما المعايير التي يجب أخذها في عين الاعتبار عند جمع المصادر والمراجع في البحث العلمي؟

#### 4-1 أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الاهداف الاتية:
1. التعرف إلى أوجه الاختلاف بين المصادر والمراجع في البحث العلمي.
  2. تحديد تصنيفات وأنواع المصادر والمراجع في البحث العلمي.
  3. بيان أهمية توظيف المصادر والمراجع في البحث العلمي.
  4. تحديد المعايير التي يجب أخذها في عين الاعتبار عند جمع المصادر والمراجع في البحث العلمي.

#### 5-1 أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية للدراسة**  
تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها تُسهم في توضيح مفهوم المصادر والمراجع المعتمدة في البحوث العلمية، وبيان الفروق بين المصدر، والمرجع، بما يساعد على ضبط المصطلحات ذات الصلة داخل الكتابة الأكاديمية. كما تُعد الدراسة محاولة في الإثراء المعرفي من خلال تقديم معالجة تفسيرية لمكانة المصادر والمراجع بوصفها عنصراً أساسياً في بناء البحث العلمي.
- **الأهمية التطبيقية للدراسة**  
تتجلى الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في تقديمها إرشاداً عملياً للباحثين حول كيفية اختيار المراجع الملائمة لموضوع البحث، بما يعزز جودة الاستناد العلمي ويُحسن بناء المادة العلمية. كما تقدم مادة ذات فائدة مباشرة للباحثين كونها تؤكد على أن المصادر والمراجع تمثل ركيزة أساسية لأي دراسة علمية، وأن التعامل معها على نحو واعي ومنظم يُعد متطلباً رئيسياً في إنجاز البحث العلمي.

#### 2- منهجية الدراسة وحدودها

إن الإجابة على التساؤلات السابقة تتطلب جمع كثير من البيانات وتحليلها، ولهذا فإن الباحث إستخدم المنهج الوصفي التحليلي المكتبي في هذه الدراسة، ثم قام بإخضاعها للتدقيق والتحكيم من أجل الإجابة على تساؤلات البحث. وذلك لملاءمته لطبيعة موضوعها الذي يتناول توظيف المصادر والمراجع في البحوث العلمية: دراسة تحليلية تقويمية للفروق المفاهيمية والتطبيقية في معايير الاختيار والتوثيق. فمن حيث المفهوم والتميز والتصنيف والأهمية والمعايير المنظمة للاختيار والتوثيق. ويأتي اختيار هذا المنهج لأن البحث يقوم على معالجة نظرية وتحليلية للأفكار والمفاهيم كما ترد في الأدبيات العلمية، دون الاستناد إلى تطبيق ميداني أو جمع بيانات كمية. بل يعتمد على المقارنة والاستقراء العلمي.

وقد تمثلت إجراءات العمل في جمع المادة العلمية ذات الصلة من الكتب المتخصصة في منهجية البحث العلمي، والدراسات السابقة، والمقالات العلمية المحكمة التي تناولت موضوع المصادر والمراجع وضوابط استخدامها. ثم جرى التعامل مع هذه المادة من خلال قراءة تحليلية استقرائية تهدف إلى استخراج التعريفات الأساسية، وتصنيف أنواع المصادر والمراجع، وتحديد أوجه الاختلاف بينهما، واستخلاص المعايير المرتبطة بجمعها وتوظيفها، وصولاً إلى بناء عرض منظم يقود إلى نتائج وتوصيات منسجمة مع أهداف الدراسة.

وتتمثل محددات هذا المنهج وقيوده في أن البحث يظل محصوراً ضمن نطاق التحليل المكتبي للأدبيات العلمية المتاحة، ولا يقدم نتائج قائمة على بيانات ميدانية أو قياسات إحصائية قابلة للتعميم الكمي. وعليه فإن ما تُقدمه الدراسة من نتائج وتوصيات يرتبط بحدود المادة العلمية التي تم الرجوع إليها، ويستهدف تعزيز الفهم وضبط الممارسة البحثية المتعلقة بالمصادر والمراجع من منظور تحليلي وإجرائي. ولا تعتمد الدراسة على أدوات إحصائية أو تحليل كمي لكونها دراسة مكتبية نظرية.

#### 2-2 حدود الدراسة

تقتصر نتائج هذه الدراسة على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية** على تناول توظيف المصادر والمراجع في البحوث العلمية، وذلك عبر بيان المفهوم والتميز بين المصدر والمرجع، وتصنيف أنواعها إلى مصادر أولية وثانوية، وشرح أهمية المصادر والمراجع في بناء البحث العلمي، إضافة إلى عرض المعايير العامة المرتبطة باختيارها وتوثيقها. ولا تمتد الدراسة إلى تقويم بحوث محددة أو تطبيقات ميدانية معينة، وإنما تظل ضمن إطار التحليل النظري لموضوع المصادر والمراجع وضوابط التعامل معها.

- **الحدود المنهجية:** فتلتزم الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي المكتبي بوصفها دراسة مكتبية، وتعتمد على الأدبيات العلمية المتخصصة في منهجية البحث العلمي وما يتصل بها من كتابات حول المصادر والمراجع والأمانة العلمية والتوثيق. وبناءً على ذلك، لا تستخدم الدراسة أدوات بحث ميدانية أو بيانات إحصائية، وتبقى نتائجها ذات طبيعة تحليلية تفسيرية ولا تهدف إلى التعميم الكمي.
- **الحدود الزمانية:** لا ترتبط الدراسة بفترة زمنية محددة، إذ تستند إلى مصادر ومراجع متنوعة من سنوات مختلفة بحسب صلتها بموضوع البحث وقيمتها العلمية، دون التقيد بسنة نشر معينة. ومن حيث الحدود المكانية، لا تنحصر الدراسة في نطاق جغرافي أو مؤسسي محدد لأنها تتناول موضوع المصادر والمراجع في البحث العلمي بصورة عامة، دون تخصيصها في بيئة أكاديمية أو دولة أو مؤسسة بعينها.

### 3- الإطار النظري والدراسات السابقة.

#### 1-3 الإطار النظري.

##### 1-1-3 مفاهيم أساسية: المصادر والمراجع:

المصادر، والمراجع، في البحث العلمي هي التي يعود إليها الباحث خلال قيامه ببحثه، حيث يستقي منها المعلومات والأدلة والبراهين التي تفيد البحث العلمي، ولكي نفصل الموضوع أكثر يتسنى علينا الوقوف عليها بالتفصيل والتعرف على المصادر الأولية، والمصادر الثانوية.

##### 2-1-3 المصادر

المصادر جمع مصدر، والمصدر في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الصاد، والذال، والراء، قال ابن فارس: انهما "اصلان صحيحان، أحدهما يدل على خلاف الورد، والآخر صدر الانسان وغيره... فالأول قولهم: صدر عن الماء، وصدر عن البلاد، اذا كان وردها ثم شخص عنها". وقال الفيروز أبادي "الصدر أول كل شيء (الربيع، 2012، ص 91).

##### 3-1-3 المراجع

المرجع في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول: هي الراء، والجيم، والعين، قال ابن فارس: أنه اصل كبير مطرد منقاس، يدل على ورد وتكرار تقول: رجع يرجع، إذا عاد... والمرجوع ما يرجع اليه من الشيء" (الربيع، 2012، ص 92).

فالمصادر هي أُمّهات الكتب التي لم يسبق أحد مُدوّنِها في ذلك، وهي متكاملة وتحتوي على جميع العناصر حول موضوع معين، أما المراجع فهي تتمثل في الشروحات والتفسيرات التي يقدمها الباحثون فيما يتعلق بالموضوعات التي تحملها المصادر (خفاجي، 1987، 28-30). وعليه يستنتج الباحث بأن المصادر ليست كالمراجع، حيث تعتبر المصادر هي الأصول وهي البدايات التي لم يسبق اليها أحد، اما المراجع فهي التي اعتمدت في محتواها على المصادر.

##### 4-1-3 الفروق بين المصدر والمراجع

هناك من يرى من الباحثين أن المصادر تسمى مصادر أولية، وأن المراجع تسمى مصادر ثانوية، وبعضهم يقول عن المصادر مراجع أولية، وعن المراجع مراجع ثانوية، ومنهم من يرى أيضاً أن المصادر نوعان: مصادر أصلية وهي المصادر القديمة التاريخية، ومصادر فرعية وهي المصادر الحديثة (شلي، 1968، ص 47).

رغم إختلاف التسميات يرى الباحث، أنه لا بد لنا من أن نتفق على أن المصادر الأولية هي الأصل وتحمل الرتبة الأعلى، وهي أول من كتب عن الموضوع سواء كان ذلك قديماً أو حديثاً، أما المراجع هي التفسيرات والشروحات والتي اعتمدت على المصادر حيث تمثل الفرع، والاقبل رتبة، ويمكن القول أن كل من اتى بشيء جديد يعتبر مصدر أولي. وكل من إعتد على المصدر الأولي في شروحاته وتفسيراته أعتبر مرجع أو مصدر ثانوي. وهناك باحثين إعتبروا أنه لا يوجد فرق بين المصادر والمراجع؛ ويعززون ذلك لصعوبة التفريق في الكثير من الحالات بين المصادر والمراجع، فقد يكون المرجع مصدراً في بعض جوانبه والمشكلة تكمن أن قليلا من الباحثين ينتهون إلى هذا التحول (المنارة للاستشارات، د.ت.).

##### 5-1-3 الشروط الواجب توفرها بالمصادر الأولية.

تُعَدّ خاصية الشهادة على الحدث من السمات الجوهرية للمصادر الأولية، إذ تُستمد قيمة المصدر العلمية من كونه نتاجاً مباشراً للحدث أو الظاهرة محلّ الدراسة، لا انعكاساً لاحقاً لها عبر وسائط تفسيرية أو تلخيصية. ويؤكد نويري (2019)، أن الرجوع إلى النصوص الأصلية وأمهات المصادر يتيح للباحث الوصول إلى المعرفة في صورتها الأولى غير المؤوّلة، بما يقلّل من احتمالات التشويه أو النقل غير الدقيق. ويتقاطع هذا الطرح مع ما أشار إليه (Santini, 2018) من أن الاعتماد على المصدر الأصلي يعزز النزاهة العلمية ويُجنّب الباحث مخاطر الإحالات الثانوية الخاطئة التي قد تُضعف مصداقية البحث أو تُفسّر بوصفها قصوراً في الإحاطة بالأدبيات. وعليه، فإن كون المصدر شاهداً مباشراً على الحدث يمنحه قوة تفسيرية أعلى، ويجعله أساساً علمياً أكثر صلابة من المصادر التي تنقل الحدث بصورة غير مباشرة.

أما خاصيتها المشاركة والمعاصرة للحدث فتُكمّلان معيار الشهادة، إذ لا تقتصر قيمة المصدر الأولي على كونه شاهداً زمنياً، بل تمتد إلى درجة انخراطه الفعلي في الحدث أو إنتاجه في سياقه الزمني المباشر. ويبين شطاب (2019)، أن المعاصرة الزمنية للمصدر تُعد شرطاً أساسياً للوصول إلى الحقيقة العلمية، ولا سيما في الدراسات التي تسعى إلى تفسير الظواهر في سياقها الواقعي دون إسقاطات لاحقة. كما تشير دراسات

الاستشهاد العلمي إلى أن التفاعل المعرفي الحقيقي غالباً ما يكون أقوى مع الأعمال القريبة زمنياً من الحدث أو الإشكالية المدروسة، لأنها تعكس فهماً سياقياً أعمق للظروف المحيطة بها (Teplitskiy et al., 2022). ويعزّز Aksnes et al. (2019) هذا التوجه بالتأكيد على أن جودة البحث لا تُقاس فقط بكمية المراجع، بل بمدى ملاءمتها وسياقيتها وقدرتها على تمثيل الظاهرة في لحظتها التاريخية. وبناءً على ذلك، فإن مشاركة المصدر في الحدث أو معاصرته له تمنحه قيمة معرفية أعلى، وتجعله أكثر قدرة على دعم التحليل العلمي الرصين مقارنة بالمصادر اللاحقة التي تعيد قراءة الحدث من مسافة زمنية أو فكرية (شلي، 1968، ص 48).

وعليه نستنتج أن سبب الخلط بين المصادر والمراجع هو وجود كتب قد اعتمدت على المصادر وبنفس الوقت كان بداخلها معلومات حديثة كانت هي السبابة في ذلك.

### 6-1-3 أنواع المصادر المختلفة (الأولية والثانوية)

ذكرنا - سابقاً - أن المصادر الأولية هي الأصل، وهي امهات الكتب، وهي السبابة في إنتاج المعلومة والفكرة. وتشمل عدة أنواع ومنها:

- المخطوطات القيمة الموثوقة والتي تحوي على معلومات لم يسبق نشرها وتحمل دلالات تاريخية.
- الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤسسات، والوثائق التاريخية المحفوظة في دور الكتب، والمراكز الوطنية المعنية.
- مذكرات القادة والسياسيين.
- الخطابات الخاصة ذات الأهمية العامة.
- الكتب التي ابتكر مؤلفها الفكرة.
- التجارب العلمية الموثوقة.
- الإحصائيات، الدساتير، الموازنات العامة، التعداد العام، السجلات، الخرائط التي تنشرها الحكومات.
- أية مصادر أخرى تحمل معلومات تنشر لأول مرة، ومنقولة مباشرة من الجهة المعنية بإنتاج تلك المعلومات (المحمودي، 2019، ص 132-134).

بالإضافة إلى ما تم ذكره، كذلك تعتبر أدوات الدراسة مثل المقابلة، والملاحظة والاستبيان أيضاً من المصادر الأولية الميدانية.

حيث سيتطرق الباحث إلى هذه الأدوات باختصار:

### 7-1-3 أدوات الدراسة

#### 1. المقابلة

هي وسيلة من وسائل جمع المعلومات، وتعرف بأنها محادثة بين شخصين أو أكثر بهدف جمع معلومات ببحث، أو موضوع، أو الاستعانة بها من أجل التشخيص والعلاج أو إيجاد تصور لافتراضات، أو صياغة الافتراضات، أو وصف لظاهرة معينة أو التعمق والشرح والدراسة المتأنية لاستكشاف التوقعات والمستقبل، وقد تشترك مع وسائل أخرى كالاستبانة والملاحظة (جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 229-231).

حيث أصبحت المقابلة في الآونة الأخيرة من أكثر وسائل المعلومات شيوعاً نظراً لكفاءتها وفعاليتها في جمع أكبر قدر من المعلومات وبعمق وصدق أكثر، مقارنة مع غيرها من الوسائل، إجراء المقابلة ليس أمراً سهلاً كما يعتقد البعض بل هي وسيلة فنية دقيقة وتحتاج إلى مهارة عالية من قبل الباحث.

#### 2. الاستبيان

مجموعة من الاسئلة مصممة، بطريقة منظمة وموجهة لشريحة معينة ومختارة من قبل الباحث أو شريحة عشوائية، وقد تكون اسئلتها مفتوحة - وجهة نظر - أو مغلقة - محددة بنعم، لا - حيث يتطلب من المبحوث الإجابة على الاسئلة ليتسنى للباحث بتحليل الإجابات عن الاسئلة وتنظيمها في البحث (العنكي والعقابي، 2015، ص 39).

#### 3. الملاحظة

توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة، أو سلوك معين، بهدف الكشف عن صفاته أو خصائصه وتسجيل ذلك السلوك. هنالك عدة أنواع من الملاحظة منها الملاحظة المشاركة، والملاحظة غير المشاركة، والملاحظة البسيطة غير المنتظمة، والملاحظة المنتظمة (جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 227-231).

#### 4. تحليل المضمون

تعد هذه الاداة هي الأكثر أهمية كون الباحث يقوم بتحليل مضمون المعلومات التي تحصل عليها من المقابلة، والملاحظة، والاستبانة، بالإضافة إلى تحليل المعلومات التي استقاها من المصادر المختلفة (العنكي والعقابي، 2015، ص 41).

## 8-1-3 المصادر الثانوية (المراجع)

ذكرنا - سابقاً- بأن المصادر الثانوية (المراجع) هي الشروحات والتفسير التي اعتمدت على أحد المصادر الأولية، وأنها أقل قيمة من المصادر الأولية، وتشمل عدة أنواع ومنها (المحمودي، 2019، ص 135).

- الموسوعات، دوائر المعارف التي تجمع معلومات من مختلف المصادر الأولية والثانوية.
- مقالات الدوريات بشكلها العام والتي تستند في معلوماتها على مصادر منشورة أخرى، مثال ذلك: المقالات، الصحف، المجلات المتخصصة تقع في هذا الإطار عادة.
- الكتب المتخصصة في مختلف المواضيع والمعارف الانسانية والبشرية.
- اية مصادر ووثائق أخرى تحمل بيانات ومعلومات، أو مترجمة من مصادر أولية أو ثانوية.

## 9-1-3 أهمية المصادر والمراجع

المصادر والمراجع لها أهمية كبرى ودور حيوي في البحوث العلمية؛ فهي تمثل الدلائل والقرائن والشواهد. حيث يمثل وجودها قوة تساهم في تعزيز وإغناء البحث العلمي، ومن خلالها يستطيع الباحث الحصول على البيانات المهمة التي تساعد في جعل بحثه العلمي أكثر ثقة، ودقة، وأكثر إفادة، للقارئ والمتخصصين.

تشكل المصادر والمراجع حلقة وصل بين الماضي والحاضر؛ من خلال تسلسل وربط الأفكار والمعلومات، ومعرفة مدى التطور والتغيير الذي حصل. ولابد من الإشارة إلا أن تعدد المصادر والمراجع تشير إلى قوة البحث، وإجتهاد الباحث هذا من جانب، ومن جانب آخر أن يختار الباحث من المصادر والمراجع المرتبطة والمتعلقة في مجال بحثه، وأن يتأكد من صحتها، وهذا ما يصدق عليه قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ جَاءَكُمْ قَاسِقٌ بَنِيًّا فَتَيَبُّوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ (6)" (القرآن الكريم، الحجرات: 6). مما لا شك فيه أنه لا يمكن الاستغناء عن المصادر والمراجع في البحث العلمي، ولا يمكن أن يكون هناك بحث علمي بدون مصادر ومراجع؛ "والا إنقلب البحث مادة إنشائية محضة لا قيمة لها من جانب البحث، وإن كان لها قيمة من حيث كونها إنشاء وإبداعاً متمقاً ممتعاً" (الربيع، 2012، ص 91).

إستناداً إلى ما سبق، يتطلب من الباحث عدم الاسراف في نقل المصادر، وتحقيق التوازن لأن الاقتباس الزائد يجعل البحث ضعيفاً، ولا يعطي فكرة واضحة عن الجهد المبذول من قبل الباحث، كما أن خلو البحث من الاقتباسات يقلل من قيمته العلمية، كذلك أن يلتزم بتوثيق البيانات "الببليوجرافيا"<sup>1</sup> التي تساعد الباحثين الآخرين من الرجوع إلى المصادر المختلفة (الجبوري، 2013، ص 237). وخلاصة القول أن المصادر والمراجع هي من أهم الجوانب المهمة التي يحكم بها على البحث- الجودة-، والباحث - الامانة العلمية، الجهد، الاطلاع الواسع - معاً.

لأن توظيفها في البحث بالشكل الصحيح يدل على عمق المادة العلمية المقدمة وكذلك مدى التزام الباحث بالأمانة العلمية. ووجب عليه توثيقها "سواء كان منقولاً بالنص أو كان منقولاً بالمعنى" (الربيعي وآخرون، 2018، ص 322).

## 10-1-3 أساسيات جمع المصادر والمراجع

إختيار الباحث للمصادر والمراجع لا تكون اعتباطية، أو عشوائية، بل هي عملية منظمة. حيث يجب على الباحث الالتزام بعدة أمور، سنحاول توضيحها حيث ذكرنا سابقاً أن المصادر هي العمود الفقري لأي بحث علمي. حيث يتوجب على الباحث ادراك ذلك من خلال بعض الأمور:

## 1. أهم المعايير التي يجب على الباحث الالتزام بها أثناء جمع المصادر

القراءة الجيدة للمصادر والمراجع والدراسات السابقة المتعلقة في مجال بحثه، تحديد المصادر المختلفة، ومن ثم جمعها، والرجوع إلى أساليب الباحثين في تدوين المادة الأولية، وبعد نذ من أجل توثيقها فيما بعد في دراسته (مدني، 2015، ص 101). من أجل التوضيح أكثر، يجب على الباحث عند اختيار المصادر في بحثه، أن يختار المصادر الرصينة، حيث الهدف يتمثل بالتنوع وليس بالكمية، كذلك يتوجب على الباحث أن يكون موضوعياً في جمع مصادره ومراجعته، بمعنى عدم انتقاء المعلومات التي تخدم فكرته وأراءه، بل يجب عليه إنتقاء المعلومات الصحيحة حتى لو خالفت فكرته (مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017، ص 13).

## 2. الأمانة العلمية

من الخطأ تصور أن البحث العلمي يقوم على منهجية علمية فقط لاكتساب المعرفة العلمية، بل هو أيضاً عملية أخلاقية مما يحفظ "للعلم كيانها وللبحث قوامه"، حيث يجب الإشارة هنا إلا أن الباحث يحتاج إلى توثيق المصادر والمراجع التي اخذها- ينسبها لأصحابها الاصليين-

\*الببليوجرافيا: من الكلمات غير العربية وهي معربة في العصر الحديث، وقد جاءت هذه الكلمة أصلاً من اليونانية إذن الببليوجرافيا كلمة تتكون من مقطعين ببليو معناها كتاب، وجرافيا تعني وصف ولهذا فإن أبسط تعريف للكلمة هو وصف الكتب. والببليوجرافيات هي البيانات، مثال ذلك: اسم المؤلف، وعنوان الوعاء، والطبعة، وبيانات النشر، وعدد الصفحات.

وأن لا يتبناها وكأنها فكرته. حيث يتطلب من الباحث أن يشير إلى المصادر التي إستقى منها معلوماته، وإلا أصبح الباحث متهما "بالسرقة العلمية" (أجعود، 2017، ص ص 82-100).

### 3. التوثيق:

ويعد التوثيق- تسجيل المعلومات حسب طرق علمية متفق عليها- من الخطوات الاساسية، والهامة جداً، كون التوثيق يدعم وجهة نظر الباحث، ويعرف القارئ بوجهات النظر المختلفة، مما يؤكد فكرة، أو ينفيها، هذا من جانب، ومن جانب آخر يعزز التوثيق من مصداقية البحوث العلمية، كما يحافظ على الحقوق الفكرية، وجهد الآخرين وحقوقهم العلمية، ويسهل على القارئ الرجوع إلى مصدر المعلومات، إذا رغب بالاستزادة (العربي، 2015، ص ص 43-58).

مما سبق يتضح أن التوثيق هو تسجيل وتبويب للمعلومات حسب طرق علمية متفق عليها، وثبات مصادر المعلومات التي اخذت سواء كانت مكتوبة، أو مسموعة، أو بالمشاهدة، وإرجاعها إلى أصحابها توثيقاً للأمانة العلمية.

### 4. اليات جمع المصادر والمراجع العلمية:

يتم الوصول إلى المصادر والمراجع العلمية من كتب، ورسائل وأطوار علمية وقواميس، ومعاجم، ودوريات، ومجلات محكمة من خلال عدة أمور منها:

- فهارس المكتبات الخاصة والعامة.
- الفهارس الموجودة في آخر الكتب والرسائل العلمية التي لها صلة وثيقة بموضوع الباحث.
- دوائر المعارف العالمية مثل دائرة المعارف البريطانية ودائرة المعارف الاسلامية.
- الاشخاص اللذين لديهم الخبرة، والمعرفة، والمتخصصين، والباحثين، والمشفرون على المكتبات (الجيوري، 2013، ص ص 71-72).
- الانترنت حيث في ظل العولمة وثورة الاتصالات وثورة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والتي أصبح العالم فيها قرية واحدة، أصبح من السهولة الوصول إلى المعلومات وبسرعة فائقة والبحث عن المصادر والمراجع (بن عمروش، 2019، ص ص 15-55).
- علاوة على ذلك أن هناك عدة مجالات لاستخدام الانترنت في البحث العلمي من خلال البحث عن الدراسات السابقة، والموضوعات المتعلقة في مجال البحث، كذلك الاشتراك وتبادل المعلومات مع باحثين خرين خارج الدولة التي يتواجد بها الباحث، وإرسال واستقبال الاستمارات، والاستبيانات من المحكمين أو من المبحوثين.

### 2-2-الدراسات السابقة.

في هذا الجزء من الدراسة، يستعرض الباحث أبرز الدراسات العلمية ذات العلاقة، حيث تم ترتيبها من الاحدث إلى الاقدم في الدراسات العربية وكذلك الدراسات الاجنبية من الاحدث إلى الاقدم وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

- تبحث دراسة شطاب (2019) إلى مسألة توثيق الأبحاث العملية في الدراسات القانونية، وقد أشارت الدراسة إلى أن التوثيق في مجال القانون له أهمية بالغة حيث أن تحقيق العدالة التي ينشدها القانون لا يمكن تحقيقها إلا بالوصول إلى الحقيقة التي هي جوهر العدالة. ولا سبيل للوصول إلى الحقيقة إلا عن طريق البحث العلمي الذي عن طريقه يمكن الكشف عن حقيقة الأسباب الكامنة وراء المشكلات القانونية فيسهل حينئذ التوصل إلى الحل القانوني المناسب لها، كما يمكن عن طريق البحث العلمي إعداد الدراسات العلمية لبحث المشكلات القانونية الموجودة من قبل أو التي تظهر حديثاً في المجتمع وإيجاد أفضل الحلول القانونية لها وأن الباحث لا يمكن أن يستغني عن المراجع والمصادر التي يستقي منها معلوماته وبياناته ومن مقتضيات الأمانة العلمية أن يوثق الباحث بالهامش والتوثيق بقائمة المراجع هذه المعلومات والبيانات التي يأخذها من الغير. وأوصى الباحث بتنوع المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث وتقاس مدى مصداقية وجدية البحث أساساً بمقدار عدد المصادر والمراجع، واستفاد منها بالفعل كمأ ونوعاً، والأهم حداثة وتطور هذه المصادر.
- هدفت دراسة نوري (2019) التفرقة بين المصدر والمرجع وقد شدد على اخذ المعلومات من مصادرها كون المعارف والمعلومات الصحيحة المحققة أو المضبوطة منهجياً من الناحيتين العلمية واللغوية، وقد أشار الباحث أن بعض القراء يعتقدون بأن المصادر القديمة صعبة الاستيعاب وأسلوبها غير مفهوم، إلا أن الباحث شكك في ذلك واعتبر هذا مجرد وهم استدعاه القارئ لعدم التعود على التعامل مع هذه الكتب، ومن يقرأ كتب الجاحظ مثلاً فسوف تكون فرصة ذهبية للارتقاء بثقافته ولغته وذوقه.
- هدفت دراسة جلامنة (2016) إلى التعرف على المصادر والمراجع وكيفية توثيقها وان الغاية من توثيقها هو نسبها إلى صاحبها الاصلي، فالباحث لا يمكنه أن يستغني عن المراجع والمصادر التي يستقي منها معلوماته وبياناته ومن مقتضيات الأمانة العلمية أن يوثق الباحث هذه المعلومات والبيانات التي يأخذها من الغير عبر توثيق المراجع والمصادر في البحث العلمي وهي تعد من الخطوات الهامة، كونها تكسب البحث أهمية وتعزز من مصداقية المعلومات المنشورة، كما تمكن القارئ الاستزادة من المعلومات في حال رغب بذلك. ويعد التزام الباحث بقواعد كتابة الهوامش والحواشي أحد علامات قوة البحث ودليلاً على فهمه للمادة العلمية التي يبحث فيها، وحرصه على وضعها في الموضع

الذي ينبغي أن تكون فيه، وهو في نفس الوقت شهادة له بالأمانة العلمية، التي تفرض عليه أن ينسب كل رأي إلى صاحبه. واقترح الباحث عدة من التوصيات منها أن ذكر المصادر والمراجع في الهوامش ليس غاية في حد ذاته، وليس سبباً للمباهاة بكثرتها؛ وإنما الغاية من ذلك هو تقديم الأدلة والبراهين على ما اشتمل عليه البحث من آراء، ومن ثم ينبغي الاقتصار على ذكر ما خدم البحث وأفاد في دراسة مشكلاته من تلك الأدلة.

- سلطت دراسة عبد المجيد (2016) الضوء على البحث العلمي بين التزييف والأمانة العلمية، وطرق التوثيق باستخدام نظام APA. فيمثل البحث العلمي أهمية بالغة للخدمة الاجتماعية ليس فقط في مجال التراكم المعرفي وبناء النظريات، ولكن أيضاً في تطوير الممارسة المهنية ووصولها إلى تحقيق أهداف المجتمع، ويعتبر التوثيق العلمي للبحوث أو للكتابات النظرية أول خطوة في إثبات مصداقية الباحث وأمانته وتوفير الثقة المطلوبة في النتائج التي يتم الوصول إليها. وتضمنت الورقة عدد من العناصر، العنصر الأول الأخطاء غير المقصودة ومنها، أحياناً ينسب الباحث تعريف أو وجهة نظر معينة لصاحب الكتاب المأخوذ منه بالرغم أن صاحب الكتاب نفسه وثقها إلى مؤلف آخر. العنصر الثاني الأخطاء المقصودة في التوثيق العلمي (السراقات العلمية) ومن أهم أشكالها، الحصول على أبحاث أجنبية من على النت وترجمتها كاملة، ثم إجراء بعض التعديلات عليها وفقاً للمجتمع الذي يوجد فيه الباحث دون بذل أي جهد علمي أو منهجي، ثم تسجيلها باسم الباحث الذي سرقها كأنه هو الذي قام بها. العنصر الثالث طريقة الكشف عن بعض السراقات العلمية، فيوجد العديد من البرامج الإلكترونية الحالية المصممة للكشف عن السراقات العلمية، وإن كانت للأسف معتمدة على وجود المؤلفات على الشبكة الدولية وللأسف معظم الكتب العربية غير موجودة في قواعد البيانات إلا أنها تكشف الكثير من السراقات وخاصة من الكتب الأجنبية والعربية الموجودة على بعض قواعد البيانات. العنصر الرابع ما هو الهدف من البحث العلمي، وهو الوصول إلى الحقيقة العلمية النسبية المجردة من أي اهواء شخصية أو تحيزات ذاتية. العنصر الخامس كيفية التوثيق توثيقاً أميناً (علاج الأخطاء الشائعة في التوثيق) ومن الأخطاء الشائعة في التوثيق، الخطأ بتوثيق النقاط، توثيق المراجع في الفقرات، عدم التمييز بين المرجع الأصلي والمرجع الثانوي، الحصول على الدراسات السابقة من غير الأصول، توثيق فقرات الكتاب أو البحث، تحديد رقم الصفحات في حالة تعددها، خطورة الاقتباس من المنتديات أو المواقع غير العلمية. واختتمت الورقة بطرق التوثيق للنماذج العالمية.

- ينطلق تيبليتيكي وزملاؤه (Teplitzkiy et al., 2022) من إشكالية منهجية مفادها أن عدد الاستشهادات يُستخدم كثيراً كمؤشر مباشر على التأثير العلمي، رغم أن الأدبيات تشير إلى أن جزءاً معتبراً من الاستشهادات قد يكون بلاغياً/وظيفية أكثر منه اعترافاً بتأثير فكري فعلي. لذلك يميزون بين شدة التأثير للاستشهاد (substantive influence) وبين الاستشهادات ذات التأثير الضعيف أو المعدم (rhetorical/low influence)، ويؤكدون أن قياس التأثير يحتاج إلى النظر ليس فقط إلى "كم" الاستشهادات بل إلى "نوعيتها" من حيث ما أحدثته في خيارات الباحثين البحثية. كما تُظهر تحليلاتهم أن ارتفاع الاستشهادات يرتبط بزيادة معرفة الباحثين بمحتوى الورقة المستشهد بها، بما يعني قراءة أعمق وتفاعلاً معرفياً أقوى، لا مجرد إدراج مرجع لدواعٍ شكلية بل قد تُستخدم لأغراض سياقية/إقناعية/تموضعية في النص العلمي.

- يوضح أكسنس ولانغفيلدت ووترز (Aksnes et al., 2019) أن الاستشهادات أصبحت تُستخدم على نطاق واسع كمؤشرات أداء في سياسات البحث العلمي ودخل المنظومة الأكاديمية (التقييم، التمويل، التعيين، التصنيفات)، وغالباً ما يُفترض أنها تعكس "الأثر" أو "الجودة". وتنطلق الدراسة من سؤال مركزي: ما الأساس الذي يبرز هذه الفرضية؟ وكيف ترتبط الاستشهادات فعلياً بجودة البحث بوصفها مفهوماً متعدد الأبعاد؟ وبوصفها مقالة مراجعة/نظرة عامة، فهي لا تسعى لتقديم تجربة جديدة بقدر ما تُجمع وتُنظم النقاشات النظرية والمنهجية المتراكمة حول صلاحية مؤشرات الاستشهادات وحدودها في قياس "جودة" البحث. وتعرض الدراسة بصورة منهجية أهم مؤشرات الاستشهاد الشائعة وكيف تُبنى ولماذا تتباين نتائجها؛ مثل: ضرورة التطبيع حسب الحقل والسنة ونوع الوثيقة، والانحراف الشديد في توزيعات الاستشهاد (قلة تحصد كثيراً وكثير يحصد قليلاً)، وأثر نافذة الزمن في حساب الاستشهادات، إضافة إلى الفروق الكبيرة بين قواعد البيانات (Web of Science/Scopus/Google Scholar) من حيث التغطية والانحيازات (خصوصاً في الإنسانيات وبعض فروع العلوم الاجتماعية). ويؤكدون أن هذه الاعتبارات ليست تقنية فقط؛ بل تمس تفسير المؤشر نفسه، لأن المؤشر قد يعكس فرص الاستشهاد وتغطية القاعدة ومعايير النشر بقدر ما يعكس جودة معرفية.

- يوضح سانتيني (Santini, 2018) أن التوثيق المرجعي الدقيق يُعد شرطاً أساسياً في الكتابة الطبية؛ لأنه يمنح كل فكرة أو نتيجة علمية نسبتهما الصحيحة إلى مصدرها الأصلي، وبقي الباحث من الشكوك المتعلقة بالكفاءة العلمية أو النزاهة أو شهية الانتحال. كما يشير إلى أن الإحالات الخاطئة أو غير المناسبة تُضعف جودة المخطوط، بينما يعزز الضبط المرجعي ثقة المجتمع العلمي بالمخطوطة وبصاحبها. ويحذّر من أن ضعف التوثيق المرجعي يُقرأ غالباً كإشارة سلبية قد تُفهم على أنها تهاون علمي أو غموض في التفكير أو عدم دقة في الكتابة. كما يلفت إلى أن إغفال الاستشهاد بالدراسات الجوهرية أو المعروفة قد يؤدي إلى رفض البحث؛ لأنه يوحي بضعف مراجعة الأدبيات أو قصور الإحاطة بالموضوع، وقد يثير كذلك شبهات "انتحال جزئي" أو اقتباس غير منسوب. ويحدد نقاطاً عملية يلتفت إليها المحكمون عند تقييم المراجع، مثل سلامة الإملاء والترقيم داخل قائمة المراجع، والالتزام الصارم بنمط التوثيق الذي تفرضه المجلة (مثل Harvard أو

(Vancouver)، وحداثة المراجع ويؤكد أيضاً أن تجنّب الانتحال لا يتحقق بمجرد إعادة صياغة سطحية (تبديل كلمات أو ترتيبها أو استخدام مرادفات)، وأن المخطوط يجب أن يخضع لتدقيق متكرر من هيئة التحرير والمحكمين والطاقيم التحريري، لذلك فإن الدقة والاعتماد على المصادر الأصلية الحديثة يرفعان احتمال قبول البحث وتقليل الملاحظات.

## 2-2-3- التعليق على الدراسات السابقة

وانطلاقاً مما سبق، يتضح أن الدراسات السابقة – على تنوعها – قد عالجت موضوع المصادر والمراجع والتوثيق العلمي من زوايا جزئية؛ فبعضها ركز على البعد الأخلاقي، وبعضها على البعد القانوني، وأخرى على مؤشرات الاستشهاد وجودة البحث، دون تقديم معالجة متكاملة تجمع بين تحديد المفاهيم، وتصنيف المصادر والمراجع، وبيان أهميتها، وضبط معايير اختيارها وتوظيفها في البحث العلمي وفق الأصول المنهجية المعتمدة.

ومن هنا تأتي الدراسة الحالية لتسد هذه الفجوة، من خلال تقديم معالجة شمولية لمفهوم المصادر والمراجع، والتفريق المنهجي بينهما، وبيان أهميتهما وضوابط جمعهما وتوظيفهما في البحث العلمي، في إطار نظري مكتبي ملتزم بالمعايير الأكاديمية المعتمدة، بما يساهم في تعزيز جودة البحث العلمي ومصادقته.

## 4- نتائج الدراسة

### 1-4 نتائج الإجابة عن السؤال الأول: "ما أوجه الاختلاف بين المصادر والمراجع في البحث العلمي؟"

تُظهر نتائج السؤال الأول في هذا البحث أن الاختلاف الجوهرى بين المصدر والمرجع يتمثل في طبيعة كليهما ووظيفته: فالمصادر هي أمهات الكتب، والأصول التي تقدّم المادة في صورتها الأولى (الأصل/البداية) ولم يسبق مؤلفها إلى تناولها بهذا الشكل، بينما المراجع هي الشروحات والتفسيرات التي يبنها الباحثون اعتماداً على تلك الأصول، أي أنها تمثل الفرع الذي يستند إلى الأصل، وبالتالي تكون أقل رتبة من المصادر من حيث الأسبقية والقيمة المرجعية المباشرة. كما خلص الباحث إلى قاعدة عملية مفادها: كل من أتى بشيء جديد يُعد مصدراً أولاً، وكل من اعتمد على المصدر الأولي في الشرح والتفسير يُعد مرجعاً/مصدراً ثانوياً.

تنسجم هذه النتيجة مع ما عرضه البحث من أن الخلط بين المصدر والمرجع يرجع إلى صعوبة الفصل في بعض الحالات؛ إذ قد يتضمن المرجع في جوانب منه معلومات حديثة سابقة أو إضافات نوعية تجعله مصدراً في جزء من محتواه، وهو ما يقلل انتباه بعض الباحثين له. وعليه، فالمعيار الحاكم ليس اسم الوعاء (كتاب/مقال/موسوعة) بقدر ما هو درجة الأصالة: هل يقدم النص معرفة أولى مباشرة أم يعيد تفسير معرفة سابقة؟

وبالاستناد إلى الدراسات التي تم مناقشتها، تتعزز هذه النتيجة على نحو واضح: فدراسة نويرة (2019) شددت على ضرورة الرجوع إلى النصوص الأصلية وأمّهات المصادر وتحصيل المعرفة من أصلها، بينما ركّزت دراسة شطاب (2019) على مركزية التوثيق وتنوع المصادر وحدائنها بوصف ذلك معياراً لقوة البحث، وأكدت دراسة جلامنة (2016) أن توثيق المصادر والمراجع وحسن ضبط الهوامش والحواشي علامة قوة ومصادقية وأمانة علمية. هذه الأطروحات مجتمعة تدعم نتيجة البحث الحالية بأن التمييز بين الأصل والشرح ليس ترفاً شكلياً، بل شرطاً لبناء الاستناد العلمي وضبط نسب الأفكار.

كما أن هناك بعداً تطبيقياً مهماً، إذ يُبرز عبد المجيد (2016) ضمن الأخطاء الشائعة خطأ عدم التمييز بين المرجع الأصلي والمرجع الثانوي، بما يعني أن الإشكال ليس نظرياً فقط بل يظهر كعطب منهجي في الممارسة البحثية اليومية. ويتلاقى ذلك مع طرح Santini (2018) الذي يربط الدقة المرجعية بثقة المجتمع العلمي، ويحذّر من أن ضعف التوثيق أو الإحالات غير المناسبة يُفهم غالباً كإشارة سلبية على مستوى الدقة والاحتراف العلمي. وبذلك، فإن نتيجة السؤال الأول لا تقتصر على تعريفات مفاهيمية، بل تمتد إلى آثار مباشرة على جودة المخطوط وقابليته للتحكيم والقبول العلمي.

يرى الباحث أن التعامل المنهجي السليم يقتضي اعتماد معيار الأصالة الوظيفية عند التمييز بين المصدر والمرجع، فالمصدر يُعتمد عندما تكون الحاجة إلى النص/البيان الأول أو الشاهد المباشر أو الفكرة في صورتها التأسيسية، بينما يُستفاد من المرجع عندما تكون الحاجة إلى الشرح والتحليل والترتيب والمقارنة؛ ومع الاعتراف بوجود حالات رمادية، فإن الحل الإجرائي هو: تصنيف العمل وفق الجزء الذي يُستشهد به؛ فإن كان الاقتباس من مادة مبتكرة/أولية عُدّت مصدراً في هذا الموضوع، وإن كان من تلخيص/شرح عُدّ مرجعاً. وهذا يُخفض احتمالات الخلط، ويُحافظ على قوة الإسناد العلمي، ويتحقق الأمانة والدقة التي يربطها البحث بجودة المنتج العلمي.

#### 2-4 نتائج الإجابة عن السؤال الثاني: "ما تصنيفات وأنواع المصادر والمراجع في البحث العلمي؟"

تُبين نتائج السؤال الثاني أن التصنيف المنهجي الأكثر اعتماداً للمصادر والمراجع يقوم على ثنائية المصادر الأولية مقابل المصادر الثانوية (المراجع)؛ إذ تُعرّف المصادر الأولية بوصفها الأصول السابقة في إنتاج المعلومة أو الفكرة، وتشمل المخطوطات الموثوقة غير المنشورة، والوثائق الرسمية والتاريخية، والمذكرات والخطابات ذات الأهمية العامة، والكتب التي ابتكر مؤلفوها الفكرة، والتجارب العلمية، والإحصاءات والسجلات والخرائط والبيانات الحكومية، وأي مادة تُنشر لأول مرة عن الجهة المنتجة لها.

كما تُعد أدوات الدراسة (المقابلة، الاستبيان، الملاحظة، وتحليل المضمون) ضمن المصادر الأولية الميدانية، في المقابل، تُصنّف المصادر الثانوية (المراجع) بوصفها شروحات وتفسيرات وبناءات معرفية تعتمد على الأصول الأولية، وتشمل الموسوعات ودوائر المعارف، ومقالات الدوريات والصحف والمجلات المتخصصة، والكتب المتخصصة، والمواد المترجمة أو المنقولة عن مصادر أولية أو ثانوية.

تتسق هذه النتائج مع ما انتهت إليه الأدبيات التي عالجت موضوع المصادر والتوثيق من زوايا متعددة. فقد ركزت دراسة شطاب (2019) على مركزية التوثيق في الدراسات القانونية وربطته بتحقيق العدالة والوصول إلى الحقيقة، مؤكدة أن الأمانة العلمية تقتضي الإسناد الدقيق وتوثيق المعلومات في الهوامش وقائمة المراجع، مع التوصية بتنوع المصادر وحداثتها.

كما دعمت دراسة جلامنة (2016) النتيجة نفسها من زاوية الأمانة العلمية؛ إذ اعتبرت توثيق المصادر والمراجع خطوةً جوهرية لتقوية مصداقية البحث وحماية الحقوق الفكرية، وأبرزت أن الالتزام بقواعد الهوامش والحواشي يُقرأ بوصفه علامة قوة ودليل فهم للمادة العلمية وحرص على إسناد كل رأي إلى صاحبه، مع التأكيد على أن الغاية ليست كثرة المراجع بل توظيف ما يخدم البحث فعلاً.

ومن زاوية ضبط التمييز بين الأصل والشرح، شددت دراسة نوبري (2019) على ضرورة الرجوع إلى النصوص الأصلية وأمهات الكتب، واعتبرت أن تجنب المصادر القديمة بحجة صعوبتها يُضعف التأسيس المعرفي ويُكرس الاعتماد على وسائط ثانوية قد تُحدث تشويهاً أو اختزالاً للفكرة.

أما في مستوى معايير التحكيم والجودة، فقد بينَ Santini (2018) أن التوثيق المرجعي الدقيق شرطٌ لسلامة الكتابة العلمية ونزاهتها؛ إذ يمنح الأفكار نسبتها الصحيحة ويحد من الشبهات المرتبطة بالكفاءة أو الانتحال، كما أن الإحالات الخاطئة أو غير المناسبة تُضعف جودة المخطوط، بينما يعزز الضبط المرجعي ثقة المجتمع العلمي بالعمل.

وُتسند دراسة عبد المجيد (2016) هذه النتيجة بإبرازها أخطاءً توثيقية شائعة تمس جوهر التصنيف نفسه، مثل: عدم التمييز بين المرجع الأصلي والمرجع الثانوي، والاعتماد على دراسات سابقة من غير الأصول، وأخطاء الصفحات وتوثيق الفقرات، بما يجعل التصنيف (أولي/ثانوي) مرتبطاً مباشرةً بسلامة الإسناد وجودة المنتج العلمي.

يرى الباحث أن القيمة الإجرائية لتصنيف المصادر إلى أولية وثانوية تكمن في كونه معياراً حاكماً لبناء الاستدلال العلمي؛ فالمصادر الأولية تُقدّم متى كان المطلوب تأسيس الفكرة أو توثيق الحدث أو بناء نتيجة على بيانات أصلية، بينما تُوظف المصادر الثانوية لتوسيع الفهم عبر الشرح والتحليل والمقارنة. كما أن إدراج أدوات البحث ضمن المصادر الأولية يقتضي معاملتها بوصفها أدلة قابلة للتتبع والتحقق، لا عناصر شكلية. وفي جميع الأحوال، يظل التوثيق المنضبط هو الآلية التي تضمن سلامة الإسناد وحماية الحقوق الفكرية وتعزيز قابلية النتائج للقبول والتحكيم، بما يعكس مباشرةً على مصداقية البحث وجودته.

#### 3-4 نتائج الإجابة عن السؤال الثالث: "ما أهمية توظيف المصادر والمراجع في البحث العلمي؟"

تُشير نتائج السؤال الثالث إلى أن توظيف المصادر والمراجع يُعد شرطاً بنوياً في بناء البحث العلمي؛ لأنه يُحوّل الأفكار والنتائج من مستوى الادّعاء إلى مستوى الاستدلال القابل للتحقق. فالإسناد إلى مصادر ومراجع محددة يمنح البحث قيمة علمية أعلى ويعزز ثقة القارئ والمتخصصين بمحتواه، كما يمدّ الباحث بالشواهد والبراهين اللازمة لتقوية التفسير والتحليل وتجنّب الطابع الإنشائي غير الموثق.

وتكشف النتائج كذلك أن التوظيف العلمي للمراجع يحقق وظيفة معرفية تتعلق بربط الأفكار في سياقها التطوري؛ إذ يتيح تتبّع الظواهر عبر الزمن (الماضي-الحاضر) وفهم مساراتها وتحولاتها، ويُظهر في الوقت نفسه جدية الباحث واتساع اطلاعه بشرط التحقق من صحة ما يُنقل وما يُستند إليه، وأن تكون الإحالات ذات صلة مباشرة بمشكلة البحث. كما تُبرز النتائج معياراً تنظيمياً مهماً هو تحقيق التوازن بين الاقتباس والإنتاج العلمي؛ فالإفراط في النقل يضعف البحث، وغياب الاستناد يقلل من قيمته العلمية، بينما التوازن يعكس جهداً تحليلياً أصيلاً مدعوماً بالأدلة.

ومن زاوية الإجرائية العلمية، تُفيد النتائج بأن التوثيق المنضبط يسهّل على القارئ والباحث الآخرين تتبّع الأصول والتحقق والاستزادة؛ لأن الإحالة المنظمة تعمل كخريطة مراجعة تمكّن من فحص المعلومة وتقييم سلامة توظيفها. كما أن الأمانة العلمية تظهر بوصفها أثراً مباشراً لتوظيف المصادر والمراجع؛ إذ يتحول التوثيق إلى معيار للحكم على جودة البحث والباحث من حيث الجهد والاطلاع والنزاهة.

تنسجم هذه النتائج مع ما قرره (Santini 2018) من أن الضبط المرجعي الدقيق يضمن نسبة الأفكار لأصحابها ويحد من الشبهات المتعلقة بالنزاهة والانتحال، وأن الإحالات غير الدقيقة أو غير المناسبة قد تُضعف المخطوط وتؤثر في قابليته للتقييم والتحكيم، بينما يعزز التوثيق الموثوق ثقة المجتمع العلمي بالعمل وصاحبه .

وتتقاطع النتائج أيضاً مع ما أكدته جلامنة (2016) حول أن توثيق المصادر والمراجع ليس إجراءً شكلياً، بل خطوة جوهرية لتعزيز مصداقية المعرفة المنشورة وحماية الحقوق الفكرية، وأن الالتزام بقواعد الهوامش والحواشي يُعد علامة قوة ودليل أمانة علمية، مع التنبيه إلى أن القيمة لا تتعلق بكثرة المراجع بل بملاءمتها واتصالها المباشر بمشكلة البحث .

وفي الحقل القانوني، تنسق النتائج مع ما خلصت إليه دراسة شطاب (2019) من ربط بين التوثيق والأمانة العلمية من جهة، وبين الوصول إلى الحقيقة بوصفها غاية معرفية/قانونية من جهة أخرى، مع الدعوة إلى تنوع المصادر وحداتها بما يخدم دقة الاستدلال .

وتضيف بعض الدراسات بعداً نقدياً لمفهوم الاستشهاد ذاته؛ إذ يوضح Teplitskiy et al. (2022) أن الاستشهادات لا تؤدي دائماً وظيفية الاعتراف بالتأثير الفكري، بل قد تكون وظيفية أو بلاغية، ما يعني أن معيار الجودة لا يقف عند وجود الإحالة بل عند جودة توظيفها واندماجها في التحليل. ويؤكد Aksnes et al. (2019) في السياق نفسه أن مؤشرات الاستشهاد تُستخدم كمقاييس أداء، لكن الجودة مفهوم متعدد الأبعاد، وهو ما يعيد الاعتبار لمعيار النوعية والملائمة بدل الاعتماد على الكثرة العددية .

وأخيراً، تتعزز النتائج بما عرضه عبد المجيد (2016) من أن التوثيق العلمي يمثل مدخلاً لإثبات أمانة الباحث وبناء الثقة في النتائج، مع التحذير من أخطاء شائعة - مقصودة أو غير مقصودة - قد تُفضي إلى تشويه الإسناد أو الوقوع في السرقات العلمية، بما يجعل الضبط التوثيقي شرطاً واقعياً للبحث من الانحراف المنهجي والأخلاقي .

يرجّح الباحث أن توظيف المصادر والمراجع يؤدي وظيفتين متلازميتين: وظيفة معرفية تؤمّن للبحث سلسلة إسناد قابلة للتدقيق والتحقق، ووظيفة أخلاقية تثبت الأمانة العلمية وتحمي من تملك أفكار الغير أو تشويهها. وبناءً عليه، فإن قوة البحث لا تُفاس بكثرة المراجع، بل بانتقاء مراجع رصينة ومرتبطة مباشرة بمشكلة الدراسة، والتحقق من صحتها، وتحقيق التوازن بين الاقتباس والتحليل؛ بحيث يكون التوثيق سنداً للاستنتاج وليس بديلاً عن التفكير والتحليل

#### 4-4 نتائج الإجابة عن السؤال الرابع: "ما المعايير التي يجب أخذها في عين الاعتبار عند جمع المصادر والمراجع في البحث العلمي؟

تُظهر النتائج أن جمع المصادر والمراجع ليس إجراءً اعتباطياً أو عشوائياً، بل عملية منظمة تُبنى على قراءة جيدة للمصادر والمراجع والدراسات السابقة ذات الصلة، ثم تحديد أوعية المعلومات الممكنة وجمعها، والرجوع إلى أساليب الباحثين في تدوين المادة الأولية تمهيداً لتوثيقها في الدراسة.

وتفيد النتائج كذلك بأن معيار الاختيار الحاسم يتمثل في انتقاء المصادر الرصينة وفق مبدأ النوعية لا الكمية، وعدم انتقاء ما يخدم موقف الباحث فقط، بل تضمنين المعطيات الصحيحة حتى لو خالفت فكرته، بما يضمن سلامة الاستدلال وعدم الانزلاق إلى انتقائية تُضعف البحث.

وتتصل معايير الجمع اتصالاً مباشراً بمعياري الأمانة العلمية والتوثيق؛ إذ تُعد الأمانة شرطاً حاكماً يمنع تبني أفكار الغير وكأنها إنتاج ذاتي، ويجعل الإسناد ضرورةً لتجنب شبهة السرقة العلمية. كما يُعرّف التوثيق بوصفه تسجيلاً وتبويباً للمعلومات وفق طرق علمية متفق عليها، بما يدعم وجهة نظر الباحث، ويعرض وجهات نظر متعددة قد تؤكد الفكرة أو تنفيها، ويرفع مصداقية البحث ويحفظ الحقوق الفكرية ويُيسر الرجوع إلى الأصل للاستزادة.

وعلى المستوى الإجرائي، تُبين النتائج أن الوصول إلى المصادر والمراجع يتم عبر مسارات عملية متعددة تشمل: فهارس المكتبات العامة والخاصة، وفهارس أواخر الكتب والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة، ودوائر المعارف، والاستفادة من أهل الخبرة والمتخصصين والمُشرفين على المكتبات، إضافة إلى توظيف الإنترنت كفضاء للوصول السريع إلى الدراسات السابقة والموضوعات ذات الصلة والتواصل العلمي وتبادل المعلومات.

تنسق هذه المعايير مع ما أكدت عليه الدراسات السابقة التي تناولت جودة الاختيار وسلامة التوثيق بوصفهما ركيزتين مترابطتين؛ فشطاب (2019) شدد على أن الأمانة العلمية تقتضي الإسناد والتوثيق، وأوصى بتنوع المصادر وحداتها، بينما أبرزت جلامنة (2016) أن الغاية من التوثيق هي نسبة الرأي إلى صاحبه وتقديم الأدلة لا المباهاة بكثرة المراجع، وهو ما يعزز مبدأ الملاءمة والرصانة كمحدد للاختيار. وتدعم معالجة سانيني (2018) هذا الاتجاه بإبراز معيار الانتباه للتفاصيل في التوثيق (مثل أرقام الصفحات ودقة أسماء المؤلفين ونمط التوثيق وحداته المراجع) باعتباره مؤشراً مهنيّاً يُحسن التفكير العلمي ويعزز قبول الأعمال لدى المحكمين، مع التنبيه إلى أن ضعف التوثيق قد يُقرأ كإشارة إلى تهاون علمي أو قصور في مراجعة الأدبيات أو حتى شبهة انتحال جزئي.

ومن زاوية نقد الكثرة العددية كمؤشر جودة، توضح نتائج Teplitskiy et al. (2022) أن كثيراً من الاستشهادات قد يكون وظيفياً/بلاغياً أكثر من كونه تأثيراً فكرياً جوهرياً، ما يعني أن معيار القوة لا يتحقق بمجرد زيادة الإحالات، بل بتحويل المرجع إلى عنصر مؤثر في

قرارات الباحث التحليلية والمنهجية. ويعزز (Aksnes et al. 2019) هذا المعنى بالتأكيد على أن الجودة مفهوم متعدد الأبعاد، وأن مؤشرات الاستشهاد تُستخدم كثيراً كمقاييس أداء، بما يستوجب تقديم معيار الملائمة والسياقية على معيار الكثرة عند جمع المصادر والمراجع. كما تُبرز معالجة أخطاء التوثيق الشائعة أن معيار التمييز بين المرجع الأصلي والمرجع الثانوي جزء من معيار الموثوقية، وأن الحصول على الدراسات من غير أصولها أو إهمال تحديد الصفحات عند تعددها، أو الاعتماد على مواقع غير علمية، ممارسات تُضعف قيمة الاستناد وتشوّه الإسناد حتى لو بدا عدد المراجع كبيراً.

يرى الباحث أن المعايير الأكثر حسماً عند جمع المصادر والمراجع تتمثل في: ملائمة المرجع لمشكلة الدراسة، ورضائته وموثوقيته، وحدائته عند الحاجة، مع التزام الموضوعية وتجنب الانتقائية، ثم إحكام التوثيق بوصفه ضماناً لسلامة الإسناد وحفظ الحقوق الفكرية وإتاحة التحقق. وبذلك تصبح عملية الجمع مساراً منهجياً يبدأ بالقراءة والتحديد، ويمر بالتحقق والانتقاء وفق النوعية، وينتهي بتوثيق منضبط يحول المصادر إلى أدلة فاعلة داخل التحليل لا مجرد قائمة شكلية.

## 5- مناقشة النتائج.

خلصت الدراسة إلى أن ضبط العلاقة بين المصدر والمرجع يمثل مدخلاً منهجياً لازماً لبناء المعرفة العلمية؛ فالمصادر الأولية تُعدّ الأصول الأعلى رتبة لأنها تُنتج المعلومة أو الفكرة في صورتها الأولى، بينما تمثل المراجع شروحات وتفسيرات اعتمدت على تلك الأصول. كما بينت الدراسة أن سبب الالتباس في التمييز بينهما يعود إلى وجود أعمال قد تكون مرجعاً من حيث البناء العام، لكنها تتضمن في بعض جوانبها معلومات سبّاقة تجعلها مصدراً في ذلك الموضع، ما يستدعي اعتماد معيار الأصالة والوظيفة عند التصنيف لا مجرد اسم الوعاء.

وفي ضوء هذا التمييز، أكدت الدراسة أن توظيف المصادر والمراجع ليس عنصراً شكلياً، بل هو ما يمنح البحث دلالة وشواهد ويعزز الثقة والدقة والفائدة العلمية. كما أبرزت أن المصادر والمراجع تُشكّل حلقة وصل معرفية بين الماضي والحاضر عبر تتبع تسلسل الأفكار وتطورها، وأن تعددها يعكس جدية الباحث بشرط الارتباط بموضوع البحث والتحقق من صحتها. كذلك شددت الدراسة على ضرورة تحقيق التوازن بين الاقتباس والتحليل؛ لأن الإفراط في النقل يضعف العمل، وغياب الاقتباس يقلل من قيمته العلمية، بينما التوثيق المنضبط للمنقول نصاً أو معنى يرسّخ الأمانة العلمية ويؤشر إلى عمق المادة العلمية المقدمة.

وبالانتقال إلى الجانب الإجرائي، بينت الدراسة أن جمع المصادر والمراجع عملية منظمة تقوم على قراءة واعية للأدبيات والدراسات السابقة، ثم تحديد الأوعية ذات الصلة وجمعها وتدوين مادتها تمهيداً لتوثيقها. كما رسخت الدراسة معايير حاكمين في الاختيار: النوعية لا الكمية، والموضوعية عبر عدم انتقاء ما يخدم موقف الباحث فقط، بل اعتماد المعلومات الصحيحة حتى لو خالفت توجهه. واعتبرت الأمانة العلمية والتوثيق ركيزتين متلازمتين؛ فالتوثيق يسجل المعلومات وفق طرق متفق عليها، ويدعم وجهة نظر الباحث، ويعرض اختلافات الرؤى بما يؤكد الفكرة أو ينفيها، ويحفظ الحقوق الفكرية، ويسر الرجوع إلى الأصل للاستزادة.

وأخيراً، دعمت الدراسة خلاصاتها بإبراز أن جودة التوثيق والاعتماد على الأصول والالتزام بالتفاصيل (أرقام الصفحات، دقة الأسماء، صحة الإحالات، وحدائث المراجع) يرفعان ثقة المجتمع العلمي ويقللان من مخاطر ضعف مراجعة الأدبيات أو الشبهات الأخلاقية، وهو ما يؤثر مباشرة على قابلية العمل للتحكيم والقبول. وفي الوقت نفسه، نهت الأدبيات الحديثة إلى أن قيمة الاستشهاد لا تُقاس بالعدد وحده لأن الاستشهادات قد تكون وظيفية/بلاغية، ولأن الجودة مفهوم متعدد الأبعاد؛ ما يعزز ضرورة التعامل الواعي مع المراجع بوصفها أدوات معرفية داخل البحث لا عناصر تزيينية ديكورية تجميلية. وبموازاة ذلك، أوضحت الدراسة أن الوصول إلى المصادر يمكن تعزيزه عبر قنوات منهجية تشمل فهرس المكتبات، وفهارس أواخر الكتب والرسائل، ودوائر المعارف، وأهل الخبرة، إضافة إلى توظيف الإنترنت في تتبع الدراسات السابقة والتبادل العلمي وجمع البيانات.

ويرى الباحث أيضاً أن الإشكالية الرئيسية في توظيف المصادر والمراجع في البحوث العلمية لا تكمن في ندرة الإرشادات المنهجية، وإنما في تداخل المفاهيم وعدم وضوح الحدود التطبيقية بين معايير اختيار المصادر ومعايير توثيقها. وقد بين الباحث أن هذا التداخل يؤدي في كثير من الأحيان إلى ممارسات بحثية غير منضبطة، رغم التزامها الظاهري بالقواعد الشكلية للتوثيق.

كما أن التمييز الدقيق بين معايير الاختيار ومعايير التوثيق يُسهم في تعزيز مصداقية البحث العلمي وجودته، ويحدّ من الاستخدام غير المنهجي للمصادر، خاصة في البحوث النظرية والمكتبية.

وبناءً على ما سبق، فإن نتائج الدراسة لا تقتصر على توصيف واقع توظيف المصادر والمراجع، بل تسهم في تفسير الإشكالات المنهجية المرتبطة بها، وتقديم تصور تحليلي يُمكن الاستفادة منه في تطوير الممارسات البحثية الأكاديمية.

## 6- استنتاجات الدراسة

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى عدد من النتائج التي تؤكد على أهمية المصادر والمراجع في البحوث العلمية، والعلاقة التلازمية بينهما. وقد تم إيجاز أهم النتائج المستخلصة فيما يلي:

- المصادر والمراجع هي العمود الفقري للبحوث العلمية، حيث لا يمكن لأي بحث علمي اعتباره بحث علمي الا بوجود المصادر والمراجع.
- هناك اختلاف في التسميات بين المصدر والمرجع من قبل الباحثين؛ لكن هناك اتفاق أن المصدر ليس كالمراجع (فالمصدر هو أول من تحدث عن الفكرة اما المرجع هي الشروحات والتفسير التي اعتمدت على المصدر).
- أدوات الدراسة الميدانية تعتبر من المصادر (المقابلة، الملاحظة، الاستبيان، تحليل المحتوى).
- المصادر والمراجع لها أهمية كبرى ودور حيوي في البحوث العلمية فهي تمثل الدلائل والقرائن والشواهد، وتساهم في تعزيز وإغناء البحث العلمي.
- تعدد المصادر والمراجع تشير إلى قوة البحث، وإجتهد الباحث

## 7- التوصيات والمقترحات

- بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث الجهات المعنية والباحثين بالتوصيات والمقترحات الآتية:
1. ضرورة اختيار المصادر والمراجع بعناية فائقة، فليس الهدف هو جمع أكبر قدر من المصادر والمراجع، بل لابد أن تكون مناسبة لموضوع البحث حتى تلك التي تتعارض أفكار باحثها مع أفكار صاحب البحث.
2. يختار المصادر الرصينة، حيث الهدف يتمثل بالنوعية وليس بالكمية، كذلك يتوجب على الباحث أن يكون موضوعياً في جمع مصادره ومراجعته، بمعنى عدم انتقاء المعلومات التي تخدم فكرته وارهه، بل يجب عليه انتقاء المعلومات الصحيحة حتى لو خالفت فكرته.
3. ينبغي على الباحث- أثناء جمع المصادر- القراءة الجيدة للمصادر والمراجع والدراسات السابقة المتعلقة في مجال بحثه، تحديد المصادر المختلفة، ومن ثم جمعها، والرجوع إلى أساليب الباحثين في تدوين المادة الأولية، وبعدئذ من أجل توثيقها فيما بعد في دراسته تسجيل وتبويب للمعلومات حسب طرق علمية متفق عليها، واثبات مصادر المعلومات التي اخذت - كانت مكتوبة، أو مسموعة، أو بالمشاهدة-، وإرجاعها إلى أصحابها توكيلاً للأمانة العلمية.
4. يشير إلى المصادر المختلفة – التوثيق - التي استقى منها المعلومات، وينسبها لأصحابها الاصليين وأن لا يتبناها وكأنها فكرته؛ والا أصبح الباحث متهماً بالسرقة العلمية.

## قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم سورة الحجرات.

### أولاً: المراجع بالعربية

- أجعود، سعاد. (2017). السرقة العلمية وطرق مكافحتها. *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، جامعة عمار ثلجي الأعواط – كلية الحقوق والعلوم السياسية، ع2، ص ص. 82-100.
- بن عمروش، فريدة. (2019). *البحث العلمي في عصر الإنترنت* (ط1). عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ص ص. 15-55.
- جامعة القدس المفتوحة. (2008). *مناهج البحث العلمي* (مقرر رقم 0204، ط1). عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص ص. 229-231.
- الجبوري، حسين. (2013). *منهجية البحث العلمي: مدخل لبناء المهارات البحثية* (ط1). عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، ص. 237.
- جلامنة، عمار. (2016). طرق توثيق المراجع والمصادر في الدراسات القانونية. *المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية*، ع8.
- خفاجي، محمد. (1987). *البحوث الأدبية ومنهجها ومصادرها* (ط2). بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص ص. 28-30.
- الربيع، عبد العزيز. (2012). *البحث العلمي: حقيقته ومصادره ومادته ومنهجها، وكتابته، وطباعته، ومناقشته* (الجزء الأول، ط6). الرياض: مكتبة العبيكان، ص. 91.
- الربيعي، محمود، وآخرون. (2018). *أسس البحث العلمي* (ط1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص. 322.
- شطاب، الطيب. (2019). *المصادر والمراجع في البحوث الأدبية والشرعية. مرآة التراث*، ع6.
- شلبي، أحمد. (1968). *كيف تكتب بحثاً أو رسالة: دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه* (ط6). القاهرة: مكتبة النهضة، ص. 47.
- عبد المجيد، هشام سيد. (2016). البحث العلمي بين التزييف والأمانة العلمية: طرق التوثيق باستخدام نظام APA. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*، ع3، 57-98857680/Record/98857680. <http://search.mandumah.com/Record/98857680>.
- العربي، حجام. (2015). أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية. *الملتقى العلمي الأول: تمتين أدبيات البحث العلمي*، الجزائر: مركز جيل البحث العلمي والمكتبة الوطنية الجزائرية، ص ص. 43-58.

- العنكي، طه، والعقابي، نرجس. (2015). *أصول البحث العلمي في العلوم السياسية* (ط1). لبنان: مكتبة مؤمن قريش، ص. 39.
- القاسبي، محمد جمال الدين. (2004). *قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث* (ط1). القاهرة: دار العقيدة، ص. 38.
- مجاهد، فايزة الحسين. (2019). البحث العلمي: آفاق وتحديات. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل،* مج2، ع3، ص ص. 134-135.
- المحمودي، محمد. (2019). *مناهج البحث العلمي* (ط3). صنعاء: دار الكتب، ص ص. 132-134.
- مدني، حميدوش. (2015). *الوجيز في منهجية البحث القانوني* (ط3). ص. 101.
- مركز البيان للدراسات والتخطيط. (2017). *خطوات كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية* (سلسلة رقم 13). العراق: دار الكتب والوثائق العراقية، ص. 13. <https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2017/03/989786756453.pdf>
- المنارة للاستشارات. (دون تاريخ). انتبه من الخلط بين المصادر والمراجع البحثية. تم الاسترجاع في 12 يناير 2022، من: <https://www.manaraa.com/>
- نويري، إبراهيم. (2019). البناء الثقافي وضرورة الارتباط بالمصادر. *مجلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،* س56، ع647.

#### ثانيًا: المراجع بالإنجليزية

- Aksnes, D. W., Langfeldt, L., & Wouters, P. (2019). Citations, citation indicators, and research quality: An overview of basic concepts and theories. *SAGE Open*, 9(1), 1–17. <https://doi.org/10.1177/2158244019829575>
- Santini, A. (2018). The importance of referencing. *The Journal of Critical Care Medicine*, 4 (1), 3–4. <https://doi.org/10.2478/jccm-2018-0002>
- Teplitskiy, M., Duede, E., Menietti, M., & Lakhani, K. R. (2022). How status of research papers affects the way they are read and cited. *Research Policy*, 51 (4), 104484. <https://doi.org/10.1016/j.respol.2022.104484>